الجمهورية التونسية
وزارة التربية
الديـــــوان

بـــــــــــلاغ

توضيحي حول إضراب نقابة موظفي التربيـــــة

ليومي 11 و 12 أفريل 2013

تأكيدا لما أعلنت عنه وزارة التربية من التزام تامّ ببناء علاقة شراكة حقيقية مع جميع نقابات التربية في البلاغ الذي أصدرته بتاريخ 05 أفريل 2013، التأمت جلستا عمل بين وزارة التربية والنقابة العامة لموظفي التربية انعقدت الأولى يوم 06 أفريل 2013 وأشرف عليها السيد وزير التربية وتناولت النقاط الواردة في اتفاقية 2011/12/15 وانتهت إلى الإقرار بأن الاستجابة إلى أغلب مطالب القطاع مرتبطة بصدور نظام أساسي يخرج موظفي التربية من السلك الإداري المشترك ويمنحهم نظاما أساسيا خاصا بهم في وزارة التربية يمكنهم من حقوقهم المعنوية والمادية على غرار بقية الأسلاك الراجعة بالنظر لوزارة التربية. وقدّمت الوزارة في هذه الجلسة نص قانون أساسي محيّن انطلاقا من الاتفاقيات المبرمة بين الطرفين بعد أن أخذت الموافقة المبدئيّة عليه من رئاسة الحكومة غير أنّ النقابة طلبت إمهالها وهو ما كان إلى حين انعقاد الجلسة الثانية يوم 08 أفريل 2013 ولكن نقابة موظفي التربية لم تتمكّن من حسم أمرها في شأن الموافقة على نصّ النظام الأساسي المقترح. ولم تقدم مقترحات لتنقيحه أو بديلا له.

ورغبة منها في إحراز خطوات ملموسة في مسار التفاوض دعت وزارة التربية النقابة إلى جلسة عمل ثالثة اليوم 10 أفريل 2013 واقترحت عليها مشروع اتفاق يتضمّن النقاط الآتية :

1- يوافق الطرف النقابي على فحوى مشروع القانون الأساسي المعروض عليه ويلتزم الطرف الإداري بإصداره في أقرب الآجال الممكنة.

2- يقع إدماج ثلثي منحة الإنتاج في المرتّب الشهري فور صدور الأمر الخاص بهذه المسألة.

3- يقع الترفيع في عدد المنح والقروض الجامعية لأبناء موظفي وزارة التربية بالقدر المصادق عليه بالوثيقة الممضاة مع التعليم العالي والبحث العلمي.

4- يرتقي، ضمن الأحكام الانتقالية عن طريق التناظر، الأعوان الإداريون في الرّتب المضمّنة في النظام الأساسي الخاص وذلك في اتّجاه ترقية كلّ عون له أقدمية 5 سنوات في رتبته الأصلية على الأقل إلى الرتبة الموالية.

5- بالنسبة لمناظرة 2012 يقع التركيز ضمن المقاييس الخاصّة بمناظرة الترقية المهنية بالملفّات للأعوان الإداريين بمختلف رتبهم على العناصر التالية :

- الأقدمية العامة
- الأقدمية في الرّتبة
- سن المترشح.

لكن أعضاء النقابة رفضوا كل تلك النقاط جملة وتفصيلا. ورفضوا أيضا :

- إدخال تنقيحات على مقترحات الوزارة،
- تقديم مقترحات بديلة وتقديم مشروع أساسي بديل،
- إتاحة الفرصة للطرفين لمزيد التفاوض بتعليق الإضراب أو تأجيله.

وأصّروا على تصعيد الموقف وانسحب الكاتب العام من التفاوض وطلب من بقية الأعضاء الانسحاب تاركين الوفد الوزاري المفاوض بقاعة الجلسة.

ورغم ذلك فإن وزارة التربية تعلم موظفيها أنّها ماضية في العمل على مواصلة الحوار مع نقابتهم لإيجاد حلول لجملة القضايا المطروحة وإفرادهم بقانون أساسي خاصّ بهم.